في ظل تطور حجم أجهزة القطاع العام على مدى العصور،أجرت معظم دول العالم إصلاحات جذرية على نظم المعلومات المحاسبية بأجهزتها الحكومية رغبة منها في رفع كفاءة هاته الأجهزة و استجابته لرغبة الجمهور في الحصول على خدمات عامة بجودة أعلى،ولاقتناع الدول بان إصلاح جهاز القطاع العام يبدأ من تطوير نظم المعلومة المحاسبية و ذلك لان التخطيط الكفء و الرقابة الفعالة و الشفافية في عرض المعلومات الكاشفة للأخطاء و الباعثة على التطوير و الابتكار تعتمد جميعها على نظام معلوماتي محاسبي عمومي قادر على توفير بيانات شاملة و دقيقة.

وانطلاقا من هذا تطورت المحاسبة العمومية على المستوى الدولي في ظل الجهودات المبذولة من طرف الهيئات و المنظمات الدولية التي تشرف على تنظيم مهنة الممارسة المحاسبية على رأسها مجلس الاتحاد الدولي للمحاسبين الذي يقوم بإصدار معايير محاسبية دولية للقطاع العام، لتواكب التطورات الجديدة في وظائف الحكومة و اتساع نشاط القطاع العام وما ترتب عليه من ازدياد كبير في حجم النفقات العمومية وتنوع مجالاتها لأنها أصبحت تعتبر أداة هامة من أدوات السياسة المالية للدولة،حيث تستخدمها الدولة من اجل تحقيق أهدافها التي تسعى إليها فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة و كيفية تمويلها،ومن اجل تحقيق أقصى نفع اجتماعي ممكن يجب على الدولة تطبيق رقابة فعالة عليها،لذلك نرى من الضروري الاعتماد على نظام محاسبي سليم مواكب للإصلاحات التي تقوم بها الدولة،من خلال تبني المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التي ترفع من جودة التقارير المالية التي تصدر عن مؤسسات القطاع العام.

- **إشكالية البحث:**

من خلال ما تقدمنا به يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هو دور المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الرقابة المالية على النفقات العمومية؟

من خلال هذه الإشكالية الرئيسية سنقوم بطرح بعض التساؤلات الفرعية و المتمثلة في:

1 . هل يسمح تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في تحقيق الرقابة والشفافية المطلوبة ؟

2.ما الهدف من تنفيذ رقابة على النفقات العمومية ؟

3. كيف تتم الرقابة المالية على النفقات العمومية من الناحية العملية في المؤسسة محل الدراسة؟

4.هل تطبيق المؤسسة محل الدراسة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الرقابة المالية على النفقات العمومية؟

• فرضيات البحث:

و للإجابة على الإشكالية و التساؤلات الفرعية نقترح الفرضيات التالية:

1.يسمح تبني المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بتحقيق الشفافية في تسيير المال العام و تحسين الرقابة.

2.الهدف من تنفيذ الرقابة على النفقات العمومية هو التأكد من أن صرف النفقات العمومية قد تم على الوجه المحدد وفق السياسة التي وضعتها السلطة التنفيذية و إجازتها السلطة التشريعية.

3. تتم الرقابة المالية على النفقات العمومية في المؤسسة محل الدراسة من قبل هيئات متخصصة تقوم بعملية المراقبة، وذلك استنادا على الوثائق والقوانين والتنظيمات المعمول بها.

4.المؤسسة محل الدراسة تطبق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام و ذلك من اجل إنتاج تقارير ذات جودة عالية بما ينعكس بالإيجاب في الرقابة على المال العام.

• المنهج المتبع في البحث:

سوف نتبع في بحثنا المنهج الوصفي بهدف جمع المعومات المتعلقة بالموضوع و تصنيفها و تحليلها و محاولة استخلاص العلاقة بين متغيرات البحث و ذلك من خلال فهم الإطار النظري الذي يسمح لنا باستعراض أهمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام و دورها في الرقابة على النفقات العمومية،و كذلك منهج دراسة حالة من خلال الملاحظات و المعطيات و المعلومات الميدانية و كذلك فهم سير العمل الميداني من الجهات المعنية المختصة في هذا المجال.

• أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث في ضرورة الرقابة على النفقات العمومية من خلال إتباع أساليب متطورة،و ذلك بالاعتماد على نظام محاسبي سليم مواكب للإصلاحات الحديثة من خلال تبني معايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

التي تهدف إلى إنتاج تقارير مالية ذات جودة عالية و توفر الشفافية المطلوبة على المستوى الدولي و الوطني لتحقيق المساءلة و الرقابة و اتخاذ القرارات.

• **أهداف البحث:** تمثلت أهداف هذا البحث في:

1.التعرف على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام .

2.التعرف على النفقات العمومية و كيفية الرقابة عليها.

3.دفع المؤسسات العمومية إلى تحسين ظروف الدولة عن طريق التطبيق الأمثل لمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

4.بيان دور المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الرقابة على النفقات العمومية.

• **دوافع اختيار البحث:**

1.رغبة الطالبة في التخصص في مجال المحاسبة العمومية و اكتساب خبرة في هذا المجال.

2.النقص المطروح في البحوث المتخصصة في مجال المحاسبة العمومية و المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

3.الرغبة في الاطلاع على إجراءات الرقابة على النفقات العمومية.

4.إدراكنا لأهمية الموضوع خاصة مع توجه معظم دول العالم نحو ضبط نفقاتها في ظل الأزمات الاقتصادية و المالية.

• **حدود الدراسة:** تتمحور دراستنا لهذا الموضوع في جانبين وهما: الجانب المكاني والزماني، الأول يتمثل في الجانب المكاني حيث نقوم بدراسة حالة بالمؤسسة العمومية الاستشفائية الدكتور سعدان ولاية بسكرة، من خلال تناولنا لموضوع دور المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الرقابة المالية على النفقات العمومية.

أما الثاني الجانب الزماني: يتمثل في مدة التربص خلال شهر مارس 2019 .

• **الدراسات السابقة:**

لقد تم الاطلاع على الدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع البحث نذكرها:

• خالد جمال الجعارات" **تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام كحد ادنى لضبط المال العام**"،مداخلة في الملتقى الدولي حول المعايير المحاسبية الدولية في تفعيل أداء المؤسسات و الحكومات،جامعة ورقلة.الجزائر.25 نوفمبر 2004.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد الميزات التي تتحقق بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ،وكذلك تبين الانتقادات التي توجه لهذه المعايير إضافة إلى مناقشة الأسس المحاسبية التي تستند إليها معايير القطاع العام، وهي أساس الاستحقاق والأساس النقدي الذي يطبق حاليا على مدى واسع في محاسبة القطاع العام، كما انه تطرق إلى الاعتبارات اللازمة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

• زهير شلال أطروحة دكتوراه حول"**أفاق إصلاح نظام المحاسبة العمومية الجزائري الخاص بتنفيذ العمليات المالية للدولة**"،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة احمد بوقرة.بومرداس. الجزائر.2014.

هدفت هذه الدراسة على تشخيص واقع المحاسبة العمومية في الجزائر، لغرض تقديم إيجابيات وسلبيات النظام المحاسبي وتقديم الاقتراحات لمعالجة النقائص، إضافة إلى عرض آفاق إصلاح نظام المحاسبة العمومية الحالي، ولخصت هذه الدراسة بان أساس الاستحقاق الكامل أفضل أساس للقياس الحكومي لكونه يسمح بتطوير نظام محاسبة حكومية فعال، كما أن النظام الحالي لمحاسبة الخزينة العمومية لا يسمح بتوفير المعلومات اللازمة ولا يواكب التطورات الحاصلة في مجال المحاسبة العمومية.

• راضية حكيم"**اعتماد المعايير الدولية لمحاسبة القطاع العام لدعم الشفافية،المساءلة والرقابة على المال العام**" مجلة أداء المؤسسات الجزائرية.معهد العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير. المركز الجامعي تيسمسيلت.العدد 2016/10.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل كيفية مساهمة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في ترشيد المال العام وتحقيق الشفافية ودعم المساءلة والرقابة في الوحدات العمومية، وخلصت الى ان نظام المحاسبة العمومية وفق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام يعتبر من متطلبات تحسين الشفافية والرقابة من اجل المساءلة على الأداء استخدام في المال العام.

• بن العرية محمد أطروحة دكتوراه حول " **دور التدقيق الحكومي في ترشيد النفقات العمومية بالجزائر الفترة 2012-2014**" كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد دراية، ادرار، 2017.

هدف الدراسة إلى تحليل أثر الحكومي على ترشيد النفقات هيئات التدقيق العمومية بالجزائر، ولمعرفة أثر ، مساهمة التدقيق الحكومي في ترشيد النفقات العمومية خلال الفترة الممتدة ما بين 2012-2014 استخدمنا مؤشرات برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية، وتوصلنا إلى أن الهيئات القائمة على التدقيق الحكومي في الجزائر لها دور محدود وغير فعال في ترشيد النفقات العمومية، نظرا لتركيزها على رقابة الشرعية أي مطابقة النفقات المستهلكة للوثائق الثبوتية، مهملة بذلك رقابة الاقتصاد والكفاءة والفعالية التي تساهم في ترشيد النفقات العمومية وتحسن من مردوديتها.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

يلاحظ أن الدراسات تناولت في غالبيتها ضرورة إصلاح نظام المحاسبة العمومية في ظل وجود المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، والتحول التدريجي من المحاسبة على الأساس النقدي إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق لأهمية هذا المبدأ المحاسبي، وكذا عرض مشروع إصلاح نظام المحاسبة العمومية بما يتوافق مع المعايير، لذلك تحاول دراستنا البحث عن الدور الذي تلعبه المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الرقابة المالية على النفقات العمومية.

• **هيكل البحث:** من اجل الإجابة على الإشكالية واختبار الفرضيات تم تقسيم البحث إلى فصلين متكاملين فيما بينهما الأول نظري والثاني تطبيقي.

حيث أن الفصل الأول والمعنون بـ:"**اثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الرقابة المالية على النفقات العمومية**" تناولنا فيه: الإطار المفاهيمي للنفقات العمومية، والإطار المفاهيمي للرقابة المالية على النفقات العمومية، الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بالإضافة إلى أساليب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الرقابة المالية على النفقات العمومية.

أما الفصل الثاني والمتعلق بالدراسة التطبيقية للبحث والمعنون بـ: "**دور المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الرقابة المالية على النفقات العمومية بالمؤسسة العمومية الاستشفائية الدكتور سعدان بسكرة**"،والذي

تطرقنا فيه إلى التعرف على المؤسسة العمومية الاستشفائية الدكتور سعدان وواقع الرقابة المالية على النفقات العمومية في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

و في الأخير ننهي البحث بخاتمة تناولنا فيها أهم نتائج المتوصل إليها ،كما قمنا باقتراح بعض التوصيات و إعطاء إشارات لموضوعنا ، يمكن أن تكون كآفاق مستقبلية لهذا البحث.